مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9654

الخميس، 13 حزيران/يونيه 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد سانغجين كيم	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد كودري
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة بن
	فرنسا	السيدة باوليني
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افْتُتِحَت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غروندبرغ.

السيد غروندبرغ (*تكلم بالإنكليزية*): أود بدءا، السيد الرئيس، أن أرجو لجميع المسلمين في جميع أنحاء العالم عيد أضحى مبارك.

سأقدم إحاطة للمجلس اليوم في ظروف مقلقة. وقبل أن أتطرق إلى التصعيد الاقتصادي والحالة العسكرية الهشة ومساحة الوساطة الضيقة، وكذلك توضيح الجهود التي أبذلها لحماية مسار وقف إطلاق النار والعملية السياسية في اليمن، لا بد لي من توجيه انتباه الأعضاء إلى الحملة التي يشنها أنصار الله على المجتمع المدني اليمني والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة.

ففي الأسبوع الماضي قام أنصار الله باحتجاز 13 موظفاً من موظفي الأمم المتحدة من بينهم أحد زملائي في صنعاء، بالإضافة إلى خمسة موظفين من منظمات دولية غير حكومية والعديد من موظفي المنظمات غير الحكومية الوطنية والمجتمع المدني. ولا يزالون رهن الاحتجاز مع منع الاتصال. يأتي ذلك بالإضافة إلى وضع الموظفين الأربعة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واليونسكو المحتجزين مع منع الاتصال منذ 2021 و 2023 على التوالي. إنني أحثّ أنصار الله على احترام حقوق اليمنيين بموجب القانون الدولي والإفراج عن جميع موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية فوراً ومن دون قيد أو شرط والامتناع عن احتجاز المدنيين تعسفاً. إن الأمم المتحدة موجودة في اليمن من أجل خدمة اليمنيين. وتلك الاعتقالات التعسفية ليست الرسالة المتوقعة من جهة فاعلة تسعى إلى حل للنزاع عن طريق الوساطة. وبالإضافة إلى ذلك، يساورني القلق إزاء الأحكام الموجزة التي أصدرتها المحكمة التي يسيطر عليها أنصار الله في 1 حزيران/يونيه والتي قضت بإعدام 45 شخصاً. وأود أن أكرر النداءات التي أطلقتها الأمم المتحدة من أجل وقف اختياري لعقوبة الإعدام، في القانون والممارسة، في كل مكان في العالم.

لقد واصلت اتصالاتي التي تهدف إلى وقف إطلاق النار والعملية السياسية الشاملة التي تمكن الأطراف المتحاربة من حل خلافاتها بالوسائل السلمية. ولكن منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي، عندما اتفق الطرفان على مجموعة من الالتزامات التي سيتم تفعيلها من خلال خارطة طريق الأمم المتحدة، أدت الحالة الإقليمية إلى تعقيد هذه العملية بشدة. وعملت، منذ التصعيد في البحر الأحمر، على ألا يغيب عن ذهن أحد الهدف النهائي – وهو التوصل إلى حل سلمي للنزاع في اليمن. ولكن، وبدلاً من إحراز تقدم ملموس نحو حماية الالتزامات التي تم التعهد بها ووضع اللمسات الأخيرة على خارطة الطريق، عادت الأطراف إلى لعبة المحصلة الصفرية. فبدلاً من وضع اليمنيين أولا، اختارت اتخاذ تدابير تعتقد أنها ستعزز موقفها. وذلك يعرض للخطر جدوى الالتزامات التي تم التعهد بها في وقت سابق.

وتتجلى عقلية المحصلة الصفرية تلك أكثر ما تتجلى في الاقتصاد، الذي انكمش بشكل حاد في أعقاب هجوم أنصار الله على منشآت تصدير النفط في تشرين الأول/أكتوبر 2022، الأمر الذي أدى إلى توقف تصدير النفط الخام بشكل كامل وأثر بشدة على دخل الحكومة اليمنية. وفي القطاع المصرفي، كان الوضع في بلد واحد مع سلطتين نقديتين متنافستين وعملتين غير قابل للاستمرار أصلا، ولكنه أصبح أكثر تعقيدًا بسبب دورة الإجراءات التصعيدية. ومثّل إعلان جماعة أنصار الله في آذار/مارس الماضي عن طرح عملتها النقدية

من فئة 100 ريال للتداول لمعالجة مشكلة الأوراق النقدية اليمنية من فئة 100 ريال يمني المهترئة تحدياً للسلطة النقدية للبنك المركزي اليمني. وقد رد البنك المركزي في نيسان/أبريل بمطالبة البنوك بنقل مقراتها الرئيسية من صنعاء إلى عدن، وأعلن عن إجراءات عقابية ضد البنوك التي ترفض ذلك. وكرد فعل على ذلك، منع فرع البنك المركزي الذي تسيطر عليه جماعة أنصار الله جميع البنوك التي يقع مقرها الرئيسي في عدن من العمل في منطقته. إذا تم بالفعل عزل البنوك في صنعاء عن المعاملات المالية الدولية كجزء من الإجراءات العقابية، فسيكون لذلك تأثير شديد على الاقتصاد، كما سنسمع عن ذلك بمزيد من التفصيل من السيدة ووسورنو. كما ستتعطل واردات السلع الأساسية، بما في ذلك الغذاء والدواء، والتحويلات المالية من خلال البنوك. وبشكل عام، فإن تلك التطورات تزيد من تعميق الانقسامات والتشرذم في القطاع المصرفي، وتفتح الباب أمام تصعيد عسكري محتمل.

ومن أجل تجنب ذلك السيناريو، عقد مكتبي اجتماعات مكثفة في الرياض وعدن وصنعاء لمناقشة مقترحات ملموسة لحل الأزمة. وتماشياً مع تلك الجهود، كتبتُ في 1 حزيران/يونيه إلى السيد رشاد محمد العليمي، رئيس المجلس الرئاسي للقيادة والسيد مهدي المشاط، رئيس المجلس السياسي الأعلى، لحثهما على الامتناع عن المزيد من التصعيد ودعوتهما إلى حوار، من دون شروط مسبقة، تحت رعاية الأمم المتحدة. ولم أتلق رداً إيجابياً حتى الآن. ولا يمكنني أن أؤكد بما فيه الكفاية على أهمية اجتماع الأطراف وجهاً لوجه لمناقشة تلك المسائل، وأحث أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين من أصحاب السلطة والنفوذ على وضع كامل ثقلهم وراء تلك المحادثات المباشرة بين الطرفين.

وباستثناء بعض حالات التصعيد من حين لآخر، ظلت الحالة العسكرية على طول الخطوط الأمامية مستقرة نسبية منذ هدنة أبريل/نيسان 2022. ولا نزال نتلقى تقارير عن حوادث عسكرية بفضل التعاون المستمر بين الأطراف ومكتبي من خلال لجنة التنسيق العسكرية. ولا تزال العلاقات وخطوط الاتصال التي تشكلت خلال الهدنة قائمة وتساعد على منع العودة إلى أعمال العنف على نطاق أوسع. ولكن الحالة العسكرية لن تدوم، وإذا استمرت الأطراف في المسار التصعيدي الحالي، فإن السؤال المطروح ليس ما إذا كانت ستعود إلى التصعيد في ساحة المعركة بل متى ستعود إليه. وكما أشرت سابقاً، فقد شهدنا على مدى الأشهر القليلة الماضية تصاعدا تدريجيا في القتال، بما في ذلك الشهر الماضي حينما أفادت التقارير بوقوع اشتباكات في الضالع ولحج ومأرب وتعز، بالإضافة إلى التهديدات المستمرة الصادرة عن جميع الأطراف بالعودة إلى الحرب. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة في البحر الأحمر دون حل. وقد كثفت حركة أنصار الله جهودها لضرب السفن التجارية والعسكرية ولحقت أضرار بالعديد من السفن التجارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصل التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة غاراته الجوية في المناطق التي تسيطر عليها حركة أنصار الله في الحديدة وصنعاء وتعز.

وأشعر بالإحباط لأننا نرى التقدم الذي تشتد حاجة اليمنيين إليه تتجاوزه حالة الإقليمية خارجة عن سيطرتنا. كما يساورني القلق إزاء الإجراءات والخطب التصعيدية للأطراف. بيد أنني ما زلت متفائلاً لأننا رأينا بعض التطورات الإيجابية على الرغم من كل شيء. وقد شهدنا هذا الأسبوع فتح طريقين إضافيين، أحدهما يربط مدينة مأرب بصنعاء عبر مديرية الجوبة والآخر بين مدينة تعز ومنطقة الحوبان المجاورة، مما يسمح للمدنيين، لأول مرة منذ أكثر من تسع سنوات، بالتنقل عبر خط المواجهة الذي يمر عبر المدينة. وهو ما أمكن تحقيقه بفضل التنسيق الوثيق بين الأطراف وجهود الوساطة المحلية الدؤوبة. إنها خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح لمدينة تعز، وآمل أن تؤدي إلى فتح طرق أخرى في تعز ومأرب وغيرهما. كما أن هذا التطور تذكير لنا جميعًا بقوة الوساطة والتفاوض. بالإضافة إلى ذلك، أحطت علماً بالإفراج الأحادي الجانب لأنصار الله عن 113 محتجزاً وأشجّع الأطراف على مواصلة العمل من أجل إطلاق سراح المزيد من المحتجزين تحت رعاية مكتبي وبالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وما زلت مصمماً، قبل كل شيء، على مواصلة جهودي للجمع بين الأطراف دون شروط مسبقة من أجل مناقشة المسائل المطروحة

عليها مباشرة بخصوص الاقتصاد وإطلاق سراح المحتجزين على خلفية النزاع وفتح طرق إضافية، وفي نهاية المطاف وضع الصيغة النهائية لخريطة الطريق. ولكنني ما زلت مصمماً أيضاً على مواصلة العمل بلا هوادة مع منظومة الأمم المتحدة بأسرها من أجل الإفراج الفوري وغير المشروط عن موظفينا، وأكرر مطالبة الأمين العام بذلك. وسأواصل تفعيل جميع القنوات المتاحة لتحقيق هذه الغاية وأحث المجلس على تقديم دعمه الكامل لجميع هذه الجهود.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غروندبرغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ووسورنو.

السيدة ووسورنو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ على المعلومات المحدثة وجهوده الحثيثة لمساعدة الأطراف على تحقيق السلام للشعب اليمني. وأود أيضًا أن أتمنى لجميع المسلمين عيد أضحى سعيدا.

سأركز على تطورين مقلقين جدا شدد عليهما أيضا المبعوث الخاص. التطور الأول هو احتجاز سلطات الأمر الواقع الحوثية مؤخراً زملاء يمنيين يعملون في الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية. وأما التطور الثاني فهو التدهور السريع للوضع المصرفي والاقتصادي، مع تداعياته المدمرة المحتملة على ملايين الأشخاص في جميع أنحاء اليمن. وكما سمعنا قبل لحظات، فقد احتجزت سلطات الأمر الواقع الحوثية خلال الأسبوعين المنصرمين 13 زميلاً يعملون لدى الأمم المتحدة وخمسة موظفين من منظمات غير حكومية دولية والعديد من الزملاء الآخرين من المنظمات الوطنية غير الحكومية والمجتمع المدني. إن جميع الموظفين المحتجزين مواطنون يمنيون وكانوا لا يزالون رهن الاحتجاز حتى صباح اليوم. إن الوضع مقلق للغاية، كما أن عائلات المحتجزين أكثر قلقًا. لقد تلقينا معلومات شحيحة عن ظروف احتجاز زملائنا. وما زلنا لا نعرف مكان وجودهم بالتحديد أو الظروف التي يُحتجزون فيها. ونسعى جاهدين للحصول على توضيحات من سلطات الأمر الواقع الحوثية بشأن هذه القضية ونطالب بالوصول إلى زملائنا المحتجزين ونحث على الإفراج الفوري عنهم. وينطبق ذلك أيضاً على موظفي الأمم المتحدة الأربعة المحتجزين منذ عامي 2021 و 2023.

وأود أن أشير هنا إلى أن القانون الدولي يحظر الحرمان التعسفي من الحرية. كما يُلزم جميع أطراف النزاع المسلح باحترام العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحمايتهم، بما في ذلك حمايتهم من أي مضايقات أو سوء معاملة أو اعتقال أو احتجاز غير قانوني. ويعمل موظفو الأمم المتحدة وموظفو المنظمات غير الحكومية، وغالبيتهم موظفون وطنيون، بلا كلل لمساعدة ملايين المحتاجين في جميع أنحاء اليمن. إنهم يقومون بهذا العمل في ظروف صعبة للغاية يتعرض فيها رفاههم وسلامتهم لخطر كبير. يجب ألا يتعرضوا أبدًا للاعتقال أو الاحتجاز بسبب العمل الذي يقومون به. لقد رأيت هذا التفاني والعمل بصورة مباشرة، بما في ذلك أثناء زيارتي الأخيرة لليمن. إن هذه الأفعال لا تعرّض موظفي الأمم المتحدة وموظفي المنظمات غير الحكومية للخطر فحسب، بل تؤخر وتعيق أيضا إيصال المساعدات الضرورية إلى ملايين الأشخاص. كما أنها قد تؤدي إلى تفاقم المستويات المقلقة بالفعل من المعلومات المغلوطة والمضللة المتصلة بدوائر العمل الإنساني. وندعو سلطات الأمر الواقع الحوثية إلى وقف جميع الاعتقالات والاحتجازات التعسفية والإفراج عن أي شخص محتجز بهذه الطريقة. وأكرر مرة أخرى دعوة الأمين العام إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع موظفي الأمم المتحدة المحتجزين في اليمن.

وفيما يتعلق بالمجموعة الثانية من التطورات المقلقة في الأسابيع القليلة المنصرمة، أصدرت كل من سلطات الأمر الواقع الحوثية والحكومة اليمنية أوامر توجيهية متنافسة ومتزايدة الصرامة تحظر على الأفراد والشركات والمؤسسات المالية المحلية والدولية التعامل مع البنوك الموجودة في المناطق التي يسيطر عليها الطرف الآخر. ويشمل ذلك قراراً وشيكًا محتملًا باستبعاد المصارف الموجودة في صنعاء من استخدام نظام سويفت المصرفي، مما يمنعها من تسهيل المعاملات المالية الدولية. وقد تفضي هذه التطورات إلى تداعيات كارثية وتهدد بمزيد من التفتيت وإضعاف الاقتصاد اليمني المتعثر بالفعل. وتقوض قدرة القطاع الخاص على إجراء المعاملات المالية اللازمة لاستيراد

المواد الغذائية وغيرهما من السلع الأساسية، مما يحد من توفر السلع الأساسية ويؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع الأسعار. والأهم من ذلك كله أنها تعطل تدفق التحويلات المالية التي تعتمد عليها الكثير من الأسر في اليمن. ومن المرجح أن تؤدي كل هذه العوامل إلى تعميق الفقر وتفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وزيادة الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

كما أن لهذه التدابير تداعيات خطيرة على عمليات الإغاثة الإنسانية. فقد أدت البيئة المصرفية المتقلبة على نحو متزايد إلى تفاقم أزمة السيولة القائمة، مما صعّب على المنظمات الإنسانية دفع رواتب الموظفين أو شراء العديد من الخدمات التي تعتمد عليها في العمليات المنقذة للحياة ودفع تكاليفها. وستستمر هذه التحديات في التفاقم في غياب الحلول. وإذا انقطعت المصارف في صنعاء وغيرها من المناطق التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع الحوثية عن المؤسسات والشبكات المالية الدولية، فسوف نفقد القدرة على تحويل الأموال اللازمة لاستمرار العمليات الإنسانية. وهذا أمر مثير للقلق بوجه خاص في خضم تفشي الكوليرا المتفاقم والمستويات المرتفعة بالفعل من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

عندما قدمنا إحاطة للمجلس الشهر الماضي (انظر S/PV.9623)، أشرنا إلى الاستئناف الفوري لصادرات النفط ودفع رواتب موظفي القطاع العام بشكل مستدام باعتبارهما أمرين حيويين لدعم الاقتصاد اليمني. كما حثثنا الأطراف على وضع مصالح الشعب اليمني أولا وإنهاء الإجراءات الاقتصادية العدائية. وفي ضوء التطورات الأخيرة، أصبح ذلك النداء أكثر أهمية اليوم.

وأود أن أختتم بتقديم التعازي لعائلات ما لا يقل عن 49 مهاجراً فقدوا حياتهم عندما انقلب قاربهم في طريقه من الصومال إلى اليمن يوم الاثنين الماضي. ووفقًا لزملائنا في المنظمة الدولية للهجرة، لا يزال 140 شخصًا غيرهم كانوا على متن القارب في عداد المفقودين. وذلك الحادث تذكير مأساوي بالمخاطر التي يواجهها المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء على طول مسارات الهجرة إلى اليمن. وفي نهاية المطاف، تتطلب تلك التحديات حلولاً إقليمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما، على ما يثيران من انزعاج.

سأركز على ثلاث نقاط.

أولاً، تدين المملكة المتحدة بشدة احتجاز الحوثيين التعسفي أفراد الأمم المتحدة وموظفيها الذين يعملون أو عملوا سابقاً في المنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية والبعثات الدبلوماسية. ونعرب عن تعاطفنا معهم ومع عائلاتهم في هذا الوقت العصيب جدا. وندعو الحوثيين إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم. إن سلامة وأمن جميع العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وأفراد الأمم المتحدة والموظفين الدبلوماسيين الحاليين والسابقين أمر حيوي.

ثانياً، إننا نشارك المديرة ووسورنو قلقها إزاء الحالة الإنسانية والاقتصادية المتردية في اليمن. فنحن نعلم أن هناك 18.2 مليون نسمة – أكثر من نصفهم من الأطفال – بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، ولا يزال 17.6 مليون نسمة – أي أكثر من نصف السكان – يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويعيش 80 في المائة من السكان تحت خط الفقر، و 50 في المائة فقط من المستشفيات في جميع أنحاء البلد تعمل بشكل جزئي أو كامل. ومن الأهمية بمكان أن تتخذ الأطراف خطوات لمعالجة هذه المشكلة، بما في ذلك من خلال تسهيل وصول العاملين في مجال الإغاثة من دون قيود لتقديم الدعم الأساسي للمحتاجين. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا ندعو الأطراف المعنية إلى الدخول في حوار وتهدئة الأوضاع وحل النزاع المصرفي الدائر على وجه السرعة والحفاظ على رفاهية اليمنيين العاديين. لقد التزمت المملكة المتحدة بإنفاق أكثر من 175 مليون دولار هذا العام للمساعدة في تخفيف معاناة الفئات الأضعف، ونحث الزملاء في المجتمع الدولي على بذل ما في وسعهم لتوسيع نطاق المساعدة.

ثالثًا: ندعو الحوثيين إلى وقف هجماتهم غير القانونية وغير المبررة على الملاحة البحرية عبر البحر الأحمر وخليج عدن، بما في ذلك الهجمات الأخيرة على سفينة MV Tutor وسفينة MV Norderney وسفينة MSC Tavvishi. ونحن كمجلس، كنا واضحين بشكل لا لبس فيه، في بياناتنا وفي اتخاذنا القرار 2722 (2024)، بأننا ندين الهجمات الحوثية. فيجب أن تنتهي تلك الأعمال الخطيرة والمتهورة.

وختاماً، نعيد تأكيد دعمنا الثابت لجهود المبعوث الخاص لتأمين سلام شامل ومستدام في اليمن. ونواصل حث جميع الأطراف على تهدئة التوترات والحفاظ على مساحة للمفاوضات، بموجب خارطة الطريق التي وضعتها الأمم المتحدة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والسيدة ووسورنو على إحاطتيهما، وأرحب بممثل اليمن في هذه الجلسة.

لطالما وقفت الصين مع استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية لحل مسألة اليمن. ونأمل أن تلتزم الأطراف المعنية بالتوجه الشامل للتسوية السياسية والتجاوب بفاعلية مع جهود تعزيز السلام التي تبذلها الأمم المتحدة ودول المنطقة والعمل المشترك على تعزيز العملية السياسية الشاملة بقيادة يمنية وملكية يمنية وإجراء حوار ومفاوضات لحل الخلافات بهدف تحقيق المصالحة واستعادة الوحدة الداخلية وإطلاق عملية إعادة البناء الاقتصادي في وقت مبكر. وتدعم الصين الوساطة التي يقوم بها المبعوث الخاص غروندبيرغ وتتطلع إلى دور بنّاء تقوم به جميع الأطراف، ولا سيما الدول التي لها تأثير على الحالة في اليمن.

وندعو الحوثيين مرة أخرى إلى احترام حق الملاحة للسفن التجارية التابعة لجميع البلدان في مياه البحر الأحمر بموجب القانون الدولي ووقف اعتداءاتهم وتدخلاتهم والحفاظ على سلامة الملاحة في مياه البحر الأحمر. وندعو الأطراف المعنية إلى ضبط النفس ووقف أي أعمال قد تؤدي إلى تصعيد التوتر.

وفي الوقت الحاضر، لا تزال الأزمة الإنسانية في اليمن مستمرة، بينما لا تزالالعمليات الإنسانية تعاني من نقص في التمويل. وندعم المجتمع الدولي في توسيع نطاق مساعداته الإنسانية لليمن للمساعدة في التخفيف من حدة الحالة الإنسانية هناك. ونأمل أن يفي المانحون بتعهداتهم في أقرب وقت ممكن. ويجب على جميع الأطراف دعم جهود الحكومة اليمنية الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين معيشة الشعب اليمني. وتؤيد الصين ما جاء في بيان الأمين العام، ويساورها قلق بالغ إزاء احتجاز موظفي الأمم المتحدة في اليمن في الآونة الأخيرة، وتدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع موظفي الأمم المتحدة.

إن الحالة في اليمن وفي البحر الأحمر ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالنزاع في غزة. وتدعو الصين إلى تنفيذ القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024) تنفيذا كاملا وفعالا بهدف تحقيق وقف فوري لإطلاق النار في غزة وتهدئة التوترات في المنطقة بشكل فعال، بما في ذلك البحر الأحمر. وتظل الصين ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي لإنهاء القتال وإنقاذ الأرواح وتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيدة باوليني (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد هانس غروندبرغ والسيدة إديم ووسورنو على إحاطتيهما. كما أرحب بوجود الممثل الدائم لليمن بيننا.

تدين فرنسا بشدة احتجاز الحوثيين مؤخراً موظفي الأمم المتحدة وموظفي المنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية. فتلك الأفعال خطيرة جدا. إنهم يقوضون مرة أخرى قدرات المنظمات العاملة على الأرض في اليمن، والتي تعمل أصلا في ظروف متدهورة للقيام بعملها لصالح سكان اليمن. ويجب أن يكون العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية قادرين على تنفيذ عملياتهم بطريقة آمنة ومن دون عوائق. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم. ولتلك الاعتقالات عواقب وخيمة على المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين، في وقت اضطر فيه برنامج الأغذية العالمي إلى تعليق أنشطته.

فيجب أن يتوقف الحوثيون عن ارتكاب الفظائع ضد شعبهم الذي يخنقونه اقتصاديًا ويهددونه يوميًا. كما تعرب فرنسا عن أسفها

لاستمرار الحوثيين في أعمالهم المزعزعة للاستقرار في البحر الأحمر، متجاوزين باستمرار خطوط تصعيد جديدة، على الرغم من تحذيرات المجلس واتخاذ القرار 2722 (2024) الذي يذكر بأن للدول الحق في الدفاع عن سفنها من تلك الهجمات، وفقاً للقانون الدولي. فتلك الهجمات تقوض حقوق الملاحة والحريات وتزعزع استقرار اليمن والمنطقة وتعطل التجارة الدولية. وبالنظر إلى أفعالهم، يتحمل الحوثيون مسؤولية كبيرة عن التصعيد الإقليمي. إننا ندعو الحوثيين إلى وضع حد لذلك والإفراج الفوري عن سفينة MV Galaxy Leader وطاقمها المحتجزين منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

وستواصل فرنسا، من خلال عملية أسبيدس التابعة للاتحاد الأوروبي، التمسك بالتزامها بضمان الأمن البحري وحرية الملاحة، وفقاً للقانون الدولي وبالتعاون مع شركائنا.

وعلى الصعيد الأمني، يجب تحقيق وقف كامل ودائم للأعمال العدائية إن أردنا منع استئناف النزاع في الميدان. والحالة الإنسانية كارثية أيضا وقد تدهورت في الأشهر الأخيرة. ويساورنا بالغ القلق إزاء انتشار وباء الكوليرا، الذي يؤثر الآن على أكثر من 000 60 شخص. ويجب أن يتوقف الحوثيون عن زعزعة استقرار الاقتصاد اليمني وشن حرب اقتصادية. فتهورهم يسهم في إفقار السكان.

وما من سبيل عدا الحل السياسي ل إنهاء النزاع في اليمن. وتكرر فرنسا دعمها الكامل للمبعوث الخاص وللجهود التي يبذلها لوضع وتنفيذ خارطة طريق سياسية شاملة للجميع. ويجب ضمان المشاركة الفعالة للمرأة اليمنية في المفاوضات السياسية. ونحث الحوثيين على التوقف عن تقويض عملية السلام وجهود المبعوث الخاص.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما، وأود أن أعرب عن تقديري لمشاركة الممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

تابع إكوادور بقلق الهجمات المتزايدة للحوثيين على السفن في البحر الأحمر، فضلاً عن التقارير عن إطلاق صواريخ على إسرائيل. وتهدد الأعمال العدائية المتصاعدة بتعميق النزاع الإقليمي، وعكس مسار التقدم المحدود الذي أُحرز نحو استعادة سبل العيش في اليمن وإعادة إشعال القتال بين الأطراف المتحاربة. وأريد أن أؤكد على أهمية تنفيذ القرار 2722 (2024)، الذي يتمثل عنصره الحاسم في ضمان إنهاء الهجمات الحوثية التي ليس لها أي مبرر أو شرعية على الإطلاق. لكن الإجراءات التي تتخذها الدول دفاعاً عن سفنها يجب أن تكون متوافقة مع القانون الدولي.

ومن العوامل التي تؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن وتؤثر على أكثر من نصف سكانه – أكثر من 18 مليون شخص –، التدهور الاقتصادي الذي يعاني منه اليمن، حيث لم يحدث نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منذ بداية الحرب. ولا تزال صادرات النفط المتوقفة وارتفاع الأسعار المحلية تثقل كاهل النشاط الاقتصادي، مما يضغط على ميزانيات الحكومة واحتياطيات النقد الأجنبي. وقد أدت الحرب، بالإضافة إلى ويلات تغير المناخ، إلى شل الإنتاج الزراعي، مما أثار المخاوف من تفاقم انعدام الأمن الغذائي، كما يحذر أحدث تقرير عن "البؤر الساخنة للجوع". وفي الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى اليمن فريق من صندوق النقد الدولي، خلص إلى أن التمويل الخارجي سيكون ضروريًا للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وتمويل الإغاثة الإنسانية – التي ينبغي أن تشمل إجراءات لمعالجة ازدياد حالات الكوليرا – ودعم الإصلاح الاقتصادي. بيد أن ذلك كله سيذهب سدىً ما لم يُحرز تقدم ملموس في عملية السلام، وكذلك في الحد من التوترات الإقليمية. ولذلك تؤيد إكوادور الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للمضي قدما في تنفيذ خريطة طريق الأمم المتحدة، وتحث جميع الدول، ولا سيما دول المنطقة، على دعم تلك الجهود.

وختاماً، أؤكد مجدداً إدانة بلدي لقيام الحوثيين باحتجاز العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، الذين يكفل القانون الدولي الإنساني حمايتهم، بما في ذلك القرار 2730 (2024) الذي اتُخذ مؤخراً، وأود أن أضم صوتنا إلى الدعوات المطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عنهم.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين على عرضهما عن الحالة الراهنة، مهما كان قاتمة.

وتدين سويسرا بشدة قيام الحوثيين مؤخرا بالاحتجاز التعسفي لموظفي الإغاثة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة وتدعو إلى إطلاق سراحهم فوراً ودون شروط. ونشعر بالقلق إزاء التدهور الكبير والسريع للحالة الإنسانية في اليمن ونريد أن نذكّر الجميع بأنه من الضروري أن تتاح للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إمكانية الوصول إلى السكان المدنيين دون عوائق. وكما يشير القرار 2730 (2024)، فإن هؤلاء العاملين مشمولون بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني، واحتجازهم يفاقم إلى حد كبير الحالة المتوترة أصلاً في اليمن. وفي ضوء التقييم المثير للقلق الذي قدمه ممثلا الأمم المتحدة الرفيعا المستوى، تود سويسرا أن تسلط الضوء على النقاط التالية.

على الصعيد السياسي، يجب على الأطراف الامتناع عن القيام بأي عمل قد يعرض للخطر شروط تنفيذ خارطة الطريق. وقد أدت التداعيات الإقليمية للحالة في الشرق الأوسط إلى إبطاء زخم المحادثات التي التزم بها المبعوث الخاص من أجل التوصل إلى اتفاق. وفي هذا السياق، نؤكد دعمنا الكامل للسيد غروندبرغ وفريقه. كما نود أن نشير إلى أهمية ضمان الحقوق والحريات الملاحية في البحر الأحمر. وكما قلنا مراراً وتكراراً، يجب أن تتوقف جميع الهجمات ويجب إطلاق سراح أفراد طاقم السفينة غالاكسي ليدر.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فإن المؤشرات المختلفة تشهد على خطورة الحالة. فقد أدى النزاع وصعوبات الوصول ونقص الموارد إلى إعاقة الجهود المبذولة لاحتواء وباء الكوليرا. ولا تزال الألغام الأرضية التي زرعها الحوثيون والجماعات المسلحة الأخرى تقتل وتصيب المدنيين بجروح خطيرة في المناطق التي توقفت فيها الأعمال العدائية.

وأخيراً، وكما رأينا منذ هدنة عام 2022، انتقل النزاع في اليمن إلى الساحة الاقتصادية، وقد تفاقمت هذه الأزمة بشكل حاد في الأسابيع الأخيرة. وإذا لم يتم إتاحة إجراء التحويلات المالية الدولية عبر المصارف في صنعاء في المستقبل القريب، فإن المساعدات الإنسانية ستتقلص على نحو أكبر مما هي عليه الآن وسيتأثر السكان المدنيون بشكل مباشر. وتؤدي التدابير المختلفة التي اتخذتها أطراف النزاع إلى خنق الاقتصاد الخاص وإعاقة استيراد السلع الأساسية. ويتحمل السكان المدنيون بالكامل عبء هذا الاستمرار في زعزعة الاستقرار ولا يؤدي ذلك إلا إلى تعزيز التوترات القائمة. وقد تعطل قطاع النفط والقطاع المصرفي بشكل خطير، ومؤخراً قطاع الاتصالات أيضًا. وكلما طال أمد النزاع، كلما اشتدت تلك الانقسامات، مما يجعل إمكانية إعادة التوحيد في المستقبل مهمة صعبة جدا .

ويجب على مجلس الأمن وبلدان المنطقة مواصلة جهودهم للإسهام في تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء محادثات السلام والاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): نعرب عن تقديرنا للمبعوث الخاص غروندبرغ والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

لا تزال الحالة المحيطة باليمن شديدة التقلب على عدة جبهات. وأود اليوم أن أتناول أربع نقاط رئيسية.

أولاً، تدين اليابان بشكل لا لبس فيه احتجاز الحوثيين لـ 13 من موظفي الأمم المتحدة، بالإضافة إلى العديد من العاملين في المنظمات غير الحكومية. إن أعمال الاحتجاز هذه غير مقبولة على الإطلاق، فهي لا تنتهك حقوق الضحايا فحسب، بل تقوض بشكل كبير العمل الأساسي الذي تقوم به الأمم المتحدة في اليمن. ومن المؤسف أن مجلس الأمن لم يصدر بياناً صحفياً حول هذه المسألة. وينبغي على المجلس أن يرفع صوته دون تأخير، ويدين السلوك المشين للحوثيين ويطالب بالإفراج فورا ودون قيد أو شرط عن المحتجزين.

ثانيًا: تؤكد اليابان على إدانتها الشديدة للهجمات الحوثية المستمرة على الملاحة الدولية، لأنها تشكل تهديدًا لحرية الملاحة وتعطل سلاسل الإمداد العالمية. كما ندين أيضاً احتجاز الحوثيين لأفراد طاقم السفينة غالاكسي ليدر البالغ عددهم 25 شخصاً لأكثر من 200 يوم، وهو مثال آخر على أساليب الاحتجاز التي يتبعها الحوثيون. ويجب على الحوثيين

التوقف فوراً عن هجماتهم على السفن والإفراج غير المشروط عن السفينة غالاكسي ليدر وطاقمها، بما يتماشى مع القرار 2722 (2024).

ثالثاً، تشعر اليابان بالقلق إزاء استمرار الحالة الإنسانية المتردية في اليمن. ونشاطر السيدة ووسورنو قلقها إزاء ازدياد انعدام الأمن الغذائي وانتشار سوء التغذيةعلى نطاق واسع في البلد، فضلا عن تفشي الكوليرا في جميع أنحائه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز جهوده لإنقاذ الفئات السكانية الضعيفة، لا سيما النساء والأطفال. وقد ساهمت اليابان، من جانبها، بحوالي 46 مليون دولار من المساعدات الإنسانية إلى اليمن خلال العامين الماضيين وستواصل تقديم هذه المساعدة اللازمة. ونود مرة أخرى أن نكرر أنه يجب احترام سلامة العاملين في مجال المعونة الإنسانية احتراماً كاملاً وضمان حريتهم في التنقل. فذلك ضروري بشكل خاص في وقت يعتمد فيه أكثر من نصف اليمنيين على الإمدادات الإنسانية الأساسية، مثل الغذاء والماء.

أخيراً، تأسف اليابان أسفا شديدا لأن التوترات الإقليمية الحالية أثرت تأثيرا سلبيا على بيئة محادثات السلام وأدت إلى ركود عملية السلام، بما في ذلك تبادل الأسرى. ونشاطر المبعوث الخاص شعوره بالإحباط. وفي الوقت نفسه، فإن اشتداد الأعمال العدائية بين الحوثيين والحكومة اليمنية، على الجبهتين العسكرية والاقتصادية، ينذر بالخطر. ونعتقد أنه ما من سبيل لحل النزاع المستمر منذ عقد من الزمن في اليمن سوى التسوية السياسية القائمة على حوار وطني شامل وجامع تحت رعاية الأمم المتحدة، بمشاركة النساء والشباب والفئات المهمشة. وفي هذا الصدد، تواصل اليابان دعم دور الوساطة البالغ الأهمية الذي يقوم به السيد غروندبيرغ ومكتبه لإنهاء محنة الشعب اليمني. ونظل متفائلين أيضا.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما الواقعيتين اليوم.

في البداية، أود أن أعرب عن إدانة مالطة لما قام به الحوثيون مؤخرا من اعتقال واحتجاز لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجتمع المدني والموظفين العاملين في المنظمات غير الحكومية والبعثات الدبلوماسية في اليمن. هذه الاعتقالات غير مقبولة، ونطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن هؤلاء المحتجزين. ويجب على جميع أطراف النزاع أن تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك التزاماتها المتعلقة باحترام وحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، بمن في ذلك الموظفون الوطنيون والموظفون المعينون محلياً. فالقانون الدولي يحظر الحرمان التعسفي من الحرية ويقتضي من جميع أطراف النزاع المسلح احترام العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية وحمايتهم. ونصر على ضمان عدم تعرضهم لأي مضايقة أو سوء معاملة أو اعتقال أو احتجاز غير قانوني. ويمكن أن يكون لهذه الاعتقالات تداعيات خطيرة بعيدة المدى على إيصال المساعدات الإنسانية إلى اليمن وفي جميع أنحائه، مما يزيد من شدة معاناة المدنيين الأبرياء.

ولا تزال الحالة الإنسانية مزرية، إذ يحتاج أكثر من 18 مليون شخص إلى المعونة. ويستمر تفشي الكوليرا، حيث توجد عشرات الآلاف من الحالات المشتبه بها. ولا تزال مستويات انعدام الأمن الغذائي والتغذوي مرتفعة بشكل مثير للقلق، ومن المرجح أن تزداد الحالة سوءا في الأشهر المقبلة من موسم الجدب. ويعيش ما يقرب من 3 ملايين شخص في مناطق معرضة لخطر وصول مستويات انعدام الأمن الغذائي فيها إلى حالة الطوارئ أو أسوأ من ذلك. وتؤلمنا التقارير التي تفيد بأن الأمهات يعانين من الجوع لإطعام أطفالهن، وندعو مرة أخرى إلى استمرار تقديم المساعدات الإنسانية وتوفير الموارد من أجل ضمان حماية أشد الفئات ضعفا. وفي هذا الصدد، يجب على المجتمع الدولي دعم استجابة قوية للأزمة الإنسانية في اليمن. وندعو على وجه الاستعجال إلى زيادة تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لضمان إيصال المساعدات إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها.

إن المحرك الرئيسي للأزمة الإنسانية في اليمن هو النزاع. وتواصل التوترات في اليمن والمنطقة، بما في ذلك التصعيد في البحر

الأحمر وخليج عدن، تعطيل جهود الوساطة، وعرقلة التقدم نحو حل سياسي، وتعريض تدفق السلع الإنسانية والتجارية للخطر. وندعو الحوثيين إلى الوقف الفوري لأي هجمات أو أعمال ضد النقل البحري التجاري. وعلى أطراف النزاع أن تعطي الأولوية للتهدئة والحوار. ووقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد واستئناف عملية سياسية شاملة يقودها اليمنيون ويتولون زمامها هما السبيلان الوحيدان الدائمان للمضي قدما نحو سلام مستدام. ولتحقيق هذه الغاية، ندعو الأطراف إلى العمل بشكل بناء مع مكتب المبعوث الخاص بشأن الالتزامات التي تعهدت بها تجاه خارطة طريق الأمم المتحدة.

وكما سمعنا مرة أخرى اليوم، لا تزال الأزمة الاقتصادية التي طال أمدها محركاً رئيسياً للمعاناة في اليمن. وتؤدي القرارات والسياسات الاقتصادية الانفرادية التي تتخذها وتتبعها أطراف النزاع إلى تفتيت الاقتصاد اليمني الضعيف، مما يفضي إلى عدم الاستقرار وتقويض الخطوات نحو إيجاد حل سياسي. ويجب أن تمتنع الأطراف عن أي عمل سيزيد من شدة معاناة الشعب اليمني ويعيق حصول المدنيين على الغذاء والسلع الأساسية. وندعو الأطراف إلى اعتماد استجابة استراتيجية ومنسقة من أجل التصدي للتحديات التي تواجه اقتصاد اليمن.

وفي الختام، بعد حوالي عقد من النزاع، يواجه اليمن إمكانية فقدان ما أحرز من تقدم نحو السلام. ويجب على الأطراف أن تعمل على تهدئة التوترات ودعم الإغاثة الإنسانية واتخاذ خطوات حاسمة نحو وقف إطلاق النار والتوصل إلى تسوية سياسية.

السيد سوا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زائدا واحد (مجموعة A3+)، وهي الجزائر وغيانا وموزامبيق وبلدي، سيراليون.

نود أن نشكر المبعوث الخاص هانس غروندبرغ والسيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على ما قدماه من معلومات مستكملة شاملة وأفكار قيمة فيما يتعلق بالحالتين الأمنية والإنسانية في الميدان. ونرحب أيضا بمشاركة ممثل اليمن في هذه الجلسة.

تنضم مجموعة A3+ إلى أعضاء المجلس الآخرين في الإعراب عن القلق البالغ إزاء احتجاز موظفي الأمم المتحدة العاملين في اليمن، بمن فيهم العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ونطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين ونحث الحوثيين على ضمان سلامتهم. ويساورنا قلق بالغ أيضا إزاء التأثير المدمر للنزاع الذي طال أمده في اليمن واستمرار الجمود بين الأطراف على حياة اليمنيين وسبل عيشهم. وقد أسفر هذا النزاع، خلال العقد الماضي، عن عدد لا يُحصى من الوفيات ومعاناة لا يمكن تصورها لشعب اليمن. ونظرا لأن أكثر من 18 مليون شخص هم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، يجب علينا مضاعفة الجهود الدبلوماسية لإنهاء النزاع.

إننا ندرك المشهد السياسي المعقد الذي يُضطر المبعوث الخاص للعمل فيه، ونشيد بجهوده لحمل مختلف الأطراف على استئناف المحادثات السياسية. وتعتقد مجموعة A3+ اعتقادا راسخا أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم وإحراز التقدم في المحادثات السياسية إلا من خلال عملية سياسية يقودها ويتولى زمامها اليمنيون، ويجب أن تشمل مشاركة من النساء والشباب مشاركة مجدية.

وفي هذا الصدد، نود أن أشير إلى النقاط التالية.

أولاً، إن الجهود الرامية إلى استئناف المحادثات السياسية ومعالجة الحالة بطريقة مستدامة تتطلب اتباع نهج متكامل. وتمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، نشدد على ضرورة إشراك جميع الأطراف المعنية بشكل كامل في العملية السياسية. ونؤكد من جديد على ضرورة اتخاذ خطوات حاسمة نحو تحقيق وقف مستدام لإطلاق النار ودعمنا القوي للجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية سياسية يمكن أن تضع حدا لمعاناة الشعب اليمني في نهاية المطاف. وللمبعوث الخاص دور رئيسي في إعادة بناء زخم محادثات السلام، ونؤكد من جديد دعمنا لما يبذله من جهوده من أجل التوصل عن طريق التفاوض إلى تسوية سياسية وشاملة يقودها اليمنيون ويملكون زمامها على أساس المرجعيات المتفق عليها ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ودور

التيسير الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية وعُمان والأطراف المعنية الأخرى في المنطقة دور بالغ الأهمية.

سيكون من الأهمية بمكان أن يشارك المجتمع المدني والمجموعات النسائية والشباب مشاركة فعالة في جميع جوانب عملية السلام. وعلى الرغم من التحديات، نعتقد أن بإمكان الأطراف أن تخطو خطوة شجاعة، من خلال الحوار والدبلوماسية والتفاوض، نحو حل سلمي ومستدام لليمن يمكن تفعيله بواسطة خريطة طريق الأمم المتحدة.

ثانياً، نؤكد على ضرورة وقف تصعيد الحرب الاقتصادية ومعالجة تدهور الحالة الإنسانية في اليمن على وجه السرعة. فقد تضرر الاقتصاد من النزاع، وأدت تدابير السياسة النقدية والمالية الانتقامية إلى تفاقم الحالة. وفي حين نؤكد على التزام المؤسسات المالية اليمنية بالامتثال للقوانين واللوائح المصرفية وأهمية حماية القطاع المصرفي، نحث أطراف النزاع على تجنيب اقتصاد البلد المزيد من التدهور والامتناع عن اتخاذ إجراءات من شأنها أن تزيد من انقسام نظامه المصرفي. ونحث الأطراف الإقليمية المعنية أيضا على إدراج تدابير في عملية السلام تهدف إلى معالجة الانقسام في النظام المصرفي بهدف التصدي لانخفاض قيمة الريال اليمني وتدهور الحالة الإنسانية.

ونكرر الإعراب عن دعمنا لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن ونحث المجتمع الدولي على معالجة الفجوة الكبيرة في التمويل من أجل تلبية احتياجات الشعب اليمني بفعالية. ومن الأهمية بمكان زيادة المساعدات الإنسانية لمنع تفشي المجاعة والأمراض على نطاق واسع، ومن الضروري أيضا رفع القيود المفروضة على تنقل النساء لتيسير حصولهن على المساعدات الإنسانية من دون عوائق. وإضافة إلى توفير الدعم الإنساني المنقذ للحياة، فإن البلد بحاجة ماسة إلى بذل جهود تهدف إلى معالجة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والمؤسسات على مدى سنوات.

ثالثاً، نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الأمنية في البحر الأحمر، وندعو الحوثيين إلى الامتناع عن أعمالهم التصعيدية. ولا تزال الهجمات التي يشنها الحوثيون منذ فترة طويلة في البحر الأحمر وخليج عدن تشكل خطرا غير مقبول على السفن البحرية وشركات النقل البحري والتجارة الإقليمية والعالمية. وقد أسفر مستوى العدوان والتصعيد في البحر الأحمر عن تحول النزاع في اليمن إلى مأزق ينطوي على عقاب متبادل. وتكرر مجموعة مجموعة A3+ إدانتها لهجمات الحوثيين في البحر الأحمر وتطالب الحوثيين بالوقف الفوري وغير المشروط لجميع هذه الهجمات والامتناع عن أي أعمال استفزازية أخرى. ونحثهم على إعطاء الأولوية للوسائل السياسية والدبلوماسية في تسوية الحالة في البحر الأحمر وخليج عدن.

وتطالب مجموعة A3+ بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن الرامية إلى تحقيق وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة، وهو ما سيساعد على تخفيف حدة التوترات في المنطقة. في الختام، تقف مجموعة A3+ إلى جانب الشعب اليمني وتكرر دعمها لعملية سياسية شاملة للجميع تكفل السلام والتنمية في اليمن. ونحث جميع الأطراف على الالتزام بالحوار البناء والجهود الحقيقية من أجل تحقيق المصالحة، مع الحرص على احترام أصوات جميع اليمنيين وتلبية احتياجاتهم.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نعرب عن امتناننا للمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد هانس غروندبرغ، ومديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إديم ووسورنو، على إحاطتيهما بشأن الحالة السياسية والإنسانية في البلد.

إن الحالة في اليمن وحوله غير مؤاتية لإجراء مفاوضات السلام. والسبب في ذلك هو انعدام الاستقرار في المنطقة، وأولا وقبل كل شيء التصعيد المستمر في غزة. ومن المستحيل ألا تؤثر بؤرة توتر بهذا الحجم في الجوار على ما يجري في اليمن، في حين أن استمرار عسكرة البحر الأحمر والمياه اليمنية تشكل أيضاً عقبة كبيرة تعترض جهود السلام. ونرى أن الهجمات على السفن المدنية في البحر الأحمر غير مقبولة وندعو إلى الوقف الفوري للهجمات على السفن التجارية وأي أعمال أخرى تعرقل الملاحة البحرية، كما ندعو إلى الإفراج عن طاقم السفينة MV Galaxy Leader.

وفي الوقت نفسه، ندين الضربات التي يشنها التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والتي تستهدف الأراضي اليمنية ذات السيادة. ولا طائل وراء هذا العدوان الذي ينتهك ميثاق الأمم المتحدة، إذ لا يمكنه أن يوقف الهجمات في البحر الأحمر. وعلاوة على ذلك، كما في بلدان أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن هذه الحالات المتهورة لاستخدام القوة من جانب بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي تخلف سيلا من دماء العديد من الضحايا المدنيين ودمار البنية التحتية المدنية. ولا يمكن التذرع بالقرار 2722 (2024) أو الإشارة إلى الحق في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من الميثاق لتبرير هذه التدخلات العسكرية غير الشرعية. وفي 31 أيار/مايو وحده، أفادت التقارير بأن هجوما بالقذائف على محافظة الحديدة قد أسفر عن مقتل 16 شخصا وإصابة 35 آخرين. وهذه الأعمال لا تساعد في إعادة الأوضاع إلى طبيعتها في البحر الأحمر، بل تعزز دوامة التصعيد. وندعو الوفود الغربية إلى الاعتراف بأن المطلوب لمعالجة الحالة في اليمن وفي المياه المجاورة هو بذل جهود سياسية ودبلوماسية شاملة بدلا من توجيه الغرب للضربات العدوانية المعتادة. والمطلوب قبل كل شيء هو وضع حد للعنف في قطاع غزة بسرعة.

ونحن نؤيد جهود السيد غروندبرغ. ولا نعتقد أنه يجب أن ننتظر تغير الحالة في البحر الأحمر. بل يجب تكثيف العمل مع أطراف النزاع اليمني من أجل تحقيق التنفيذ العملي لخريطة الطريق الحالية بسرعة والانتقال إلى تنفيذ عملية كاملة لتطبيع العلاقات بين اليمنيين. والحالة السائدة في الميدان، حيث لم تحدث أعمال عدائية عسكرية واسعة النطاق منذ فترة الآن، تمثل فرصة لتكثيف جهود المصالحة. كما أن تدهور الحالة الإنسانية في اليمن يتطلب اتخاذ إجراءات فورية. فحوالي نصف سكان البلد يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية. ويجب أن يتمكن الشعب اليمني من الحصول على الغذاء والدواء والسلع الأساسية الأخرى بدون عوائق في جميع أنحاء البلد على أساس غير تمييزي. وليس من المقبول فرض أي قيود على إيصال الإمدادات الإنسانية أو وضع أي عقبات تعترض عمل العاملين في المجال الإنساني. ولا تزال برامج المساعدة الإنسانية المتخصصة تعاني من نقص مزمن في التمويل. وسيقتضي الأمر تضافر جهود جميع الجهات الدولية المعنية لمعالجة ذلك.

وقد شعر الاتحاد الروسي بالقلق، شأنه شأن الوفود الأخرى، عندما علم باحتجاز 13 من موظفي الأمم المتحدة المعينين محلياً في اليمن مؤخراً. لكن يجب أن نعرف ملابسات الأمر قبل إلقاء الاتهامات على أي طرف. لقد سمعنا مراراً من ممثلي بعض الدول أنه ينبغي لنا أن نتيح الوقت "للدبلوماسية الهادئة" فيما يتعلق بالادعاءات الخطيرة ضد موظفي وكالات الأمم المتحدة. وأريد أيضا أن أشير إلى أن بعض أعضاء مجلس الأمن الحاضرين هنا اليوم رفضوا في الماضي إدانة ضرب واحتجاز السيد كراسنوشكوف من بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. وللأسف، لم يتمكن المجلس من توجيه رسالة واضحة بشأن الحالة الكارثية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في غزة، حيث قتل ما يقرب من 200 من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية المعينيين محليا أيضا. لا شك أن حالة المحتجزين خطيرة جدا، ولكن يجب تجنب ازدواجية المعايير عند النظر في مثل هذه الأمور. ويجب حماية جميع العاملين في المجال الإنساني لدى الأمم المتحدة على قدم المساواة. ومن جانبنا، نعتزم مساعدة السيد غروندبرغ بكل طريقة ممكنة لتوضيح الملابسات والوصول إلى موظفي الأمم المتحدة. فيجب إطلاق سراح جميع موظفي الأمم المتحدة المحتجزين بشكل غير قانوني.

ونرحب بأنشطة بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، التي تدعم تنفيذ الاتفاق بشأن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى على النحو المنصوص عليه في اتفاق ستوكهولم. ونواصل دعمنا لوقف التصعيد في الحديدة والحفاظ على الأنشطة المدنية في موانئها، ونحث الأطراف على الانخراط البناء مع بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. ونحن على استعداد لمواصلة تزويد رئيس البعثة، اللواء مايكل بيري، بأفضل مساعدة ممكنة في عمله ونؤيد التمديد القادم لولاية البعثة في شهر تموز/يوليه.

وقد واصلت روسيا الحفاظ على اتصالات وثيقة مع جميع الأطراف اليمنية وأطراف النزاع، وشجعتهم على ضبط النفس واتباع

نهج بنّاء وإظهار الاستعداد للتوصل إلى حل وسط. ونعتقد أنه لا يمكن أن يكون هناك بديل للحل السياسي. وفي نفس الوقت، ما زلنا نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر بجدية في إمكانية تحديث الإطار القانوني الدولي للتسوية اليمنية بحيث يعكس الحقائق على الأرض.

السيد زبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أنا أيضا أشكر مقدمي الإحاطتين هذا الصباح، المبعوث الخاص غروندبرغ ومديرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ووسورنو. كما أرحب بسفير اليمن في القاعة.

للأسف، نجتمع اليوم في سياق التحديات المستمرة للسلام منذ مناقشتنا الأخيرة في القاعة. ونواصل حثّ جميع الأطراف الفاعلة على إيلاء الأولوية لرفاهية الشعب اليمني والانخراط بحسن نية في نهج المبعوث الخاص الثلاثي المحاور الذي صممه المبعوث الخاص والذي يهدف إلى التوصل إلى اتفاق خارطة طريق وعملية شاملة بين اليمنيين. وهو يحظى بدعم سلوفينيا الكامل وكذلك دعم المجلس والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً. من أجل الشعب اليمني، يجب ألا يتم التراجع عن المكاسب الكبيرة التي تحققت قبل نهاية عام 2023، ويجب ألا نفقد الأمل في تحقيقها. وسيكون من الضروري تكريس كل جهد ممكن لتهيئة الظروف التي يمكن للمجتمع اليمني أن يبدأ فيها التعافي وإعادة البناء، خاصة تلك اللازمة لتحقيق السلام والأمن والأمان.

إن احتجاز الحوثيين قبل أيام قليلة لعدد من أفراد وموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في اليمن أمر مقلق للغاية، ونحن ندينه بشكل لا لبس فيه. ويأتي ذلك الحادث في أعقاب التآكل المتزايد لاحترام القانون الدولي الإنساني وحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والطبية وموظفي الأمم المتحدة في مناطق النزاع. إنه اتجاه مثير للقلق، وينبغي على مجلس الأمن أن يتفاعل بشكل متسق وحازم مع تلك الحوادث. ويجب على جميع أطراف النزاع في اليمن الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك الالتزامات المتعلقة باحترام وحماية العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية الذين يقومون بأعمال إنقاذ الحياة في الميدان. وعلى غرار السيدة ووسورنو والعديد من الزملاء الذين سبقوني، نود التذكير بأن الحرمان التعسفي من الحرية محظور بموجب القانون الدولي.

كما إن لدينا مخاوف جدية بشأن تأثير تلك التطورات الأخيرة على تقديم المساعدات الإنسانية في اليمن، في وقتٍ باتت فيه الاحتياجات ملحة للغاية ولا يزال البلد يواجه واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. إن ضمان تقديم المساعدات، بما في ذلك المرور الآمن لعمال الإغاثة وقدرتهم على القيام بأنشطتهم الإنسانية، التزام بموجب القانون الدولي الإنساني. وتدعو سلوفينيا إلى الإفراج الفوري والآمن وغير المشروط عن جميع الذين اعتقلهم الحوثيون للتو، وكذلك أولئك الذين احتجزوا في السابق ومكثوا في الأسر لعدة سنوات. إننا ندعم جهود آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في ذلك الصدد.

إن القرارات الاقتصادية الأحادية الجانب التي اتخذت والتي سمعنا عنها اليوم من كلا مقدمي الإحاطتين لا تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة المتردية أصلاً في اليمن. فهي تخاطر بتعقيد العمليات الإنسانية والتأثير على الواردات التجارية. وتحدث هذه المسائل أيضًا على خلفية تفشي جائحة الكوليرا المثير للقلق واستمرار أزمة النزوح والتحديات المناخية التي لا هوادة فيها وارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي والهجمات البغيضة في البحر الأحمر التي لم تتوقف على الرغم من مطالب المجلس. ولذلك، فإننا ندعو إلى وضع حد فوري للأعمال العدائية الاقتصادية من قبل جميع الجهات الفاعلة، نظراً للمشهد الاقتصادي والإنساني الهش للغاية في البلد. كما ندعو الأطراف إلى الانخراط بشكل بنّاء مع المبعوث الخاص لإيجاد حلول مقبولة للطرفين من شأنها تحقيق استقرار الحالة الاقتصادية وإطلاق الإمكانات الاقتصادية الحقيقية لليمن. وفي هذا المنعطف الحساس، ينبغي لجميع الأطراف في هذه المرحلة الحساسة إعطاء الأولوية للتهدئة والحوار والدبلوماسية. فيجب أن تظل فوائد السلام طويل الأمد لليمن القوة الدافعة لنا.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما وأرحب بممثل اليمن في جلسة اليوم.

تشعر الولايات المتحدة بالانزعاج الشديد إزاء التقارير التي تفيد بأن المتمردين الحوثيين احتجزوا ما لا يقل عن 50 موظفاً يمنياً من موظفي وكالات الأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء والشركات الخاصة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وتشمل الاعتقالات 13 من موظفي الأمم المتحدة. ولا تزال الحالة الإنسانية في اليمن صعبة، ويحتاج اليمنيون إلى دعم المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى. ويؤثر احتجاز موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشكل مباشر وسلبي على قدرة المنظمات على تقديم المساعدات الإنسانية. كما إن تلك التصرفات تشكك في التزام الحوثيين بالقيام بما يصب في مصلحة الشعب اليمني، لأنها تكشف عن تركيزهم على أهدافهم الأيديولوجية الخاصة. إننا ندين عمليات الاحتجاز، ونكرر دعوة الأمين العام القوية والواضحة للحوثيين للإفراج الفوري عن المحتجزين. ونحن نشعر بخيبة أمل لأن المجلس لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ترديد دعوة الأمين العام.

كما إننا ندين بشدة جهود الحوثيين لنشر معلومات مضللة بشأن دور الموظفين المحليين الحاليين والسابقين المحتجزين لدى الولايات المتحدة من خلال ما يسمى بالاعترافات المزعومة المتلفزة القسرية والزائفة. ويسعى الحوثيون مرة أخرى إلى استخدام التضليل الإعلامي لصرف الانتباه عن فشلهم في تلبية احتياجات الشعب اليمني. والحقيقة البسيطة هي أن الحوثيين احتجزوا هؤلاء الأفراد من دون مبرر لأكثر من عامين ونصف العام. إن احتجازهم، إلى جانب احتجاز موظفي الأمم المتحدة إهانة للأعراف الدولية، وينبغي إطلاق سراحهم جميعًا على الفور.

وعلى الرغم من التحذيرات الواضحة والإدانة الموحدة من دول العالم أجمع، واصل الحوثيون هجماتهم المتهورة في البحر الأحمر وخليج عدن والممرات المائية المحيطة به مع تزايد الآثار السلبية على السلام والأمن وكذلك على التجارة العالمية. فيجب على الحوثيين أن يلتزموا بالقرار 2722 (2024) وأن يوقفوا على الفور هجماتهم على السفن التجارية والتجارية. فالقيام بذلك سيمكن من إيصال المواد الغذائية والإمدادات من دون عوائق إلى الموانئ في اليمن، وكذلك إلى السودان وغيره من البلدان التي بها سكان في حاجة ماسة. وفي حالة عدم حدوث ذلك، يجب على المجلس أن يبقي المسألة قيد نظره وأن يمدد شرط استمرار الأمين العام في تقديم التقارير بموجب القرار 2722 (2024)، لضمان حصوله على بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب لإثراء مداولاته بشأن هذا التهديد الواضح للحقوق والحريات الملاحية، وكذلك السلام والأمن.

ونود أن نلفت انتباه المجلس إلى حقيقة أنه منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، رست العديد من السفن الموثقة في الموانئ الخاضعة لسيطرة الحوثيين من دون تفتيش من قبل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن. ويسلط عدم خضوعها لتفتيش آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش الضوء على ضرورة أن تستثمر الدول الأعضاء في آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش وضمان وصول السلع الأساسية إلى اليمن، وليس الأسلحة التي تدعم حملة الحوثيين المتهورة. ونتطلع إلى إجراء محادثات مع أصحاب المصلحة حول كيفية تعزيز تفويض بعثة الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش وضمان أمنها المالي للمضي قدمًا. إن عملها حيوي ويجب دعمه.

وعلاوة على ذلك، فإن التقارير التي نشرتها وكالات الأنباء المرتبطة مباشرة بالحرس الثوري الإسلامي الإيراني تعلن الآن علنًا وبصراحة أن إيران تزود الحوثيين بالصواريخ الباليستية المضادة للسفن. وتؤكد تلك التصريحات صحة ما قلناه منذ فترة طويلة بشأن تزويد إيران للحوثيين بأسلحة متطورة في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. تواصل إيران بشكل مباشر دعم وتمكين هجمات الحوثيين في منطقة البحر الأحمر، وينبغي ألا يتغاضى المجلس عن انتهاكاتها السافرة المستمرة لحظر الأسلحة. وينبغي عدم السماح لإيران بالاختباء وراء الحوثيين. ويجب عليها الامتثال لقرارات المجلس والتوقف عن توريد الأسلحة. وقد حان الوقت لكي يتخذ المجلس إجراءات لضمان الامتثال لحظر توريد الأسلحة ووضع حد للانتهاكات غير المسبوقة لجزاءات الأمم المتحدة. وتوضح هذه التجاوزات بجلاء أن الحوثيين هم الجهة الفاعلة الرئيسية التي تهدد التوصل إلى حل سياسي بين الأطراف اليمنية. ولذلك ينبغي أن ننظر بتشكك إلى قيامهم مؤخرا بالإفراج

الأحادي الجانب عن المحتجزين. يشير هذا التصرف إلى أن الحوثيين يناورون حتى يتمكنوا من تحسين موقفهم قبل مفاوضات محتملة بقيادة الأمم المتحدة، والتي ينبغي عدم المضي فيها من دون وقف للهجمات البحرية. وما زلنا نعتقد أن خريطة الطريق الشاملة للجميع التي وضعتها الأمم المتحدة لا تزال تشكل مساراً أفضل، ونأمل أن يؤدي هذا المسار إلى نهاية دائمة للنزاع تلبي مطالب اليمنيين بالعدالة والمساءلة والتعويض عن تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان من جانب جميع الأطراف في اليمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

وأود أيضًا أن أشكر المبعوث الخاص هانس غروندبرغ وإديم ووسورنو المديرة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتيهما. وأرحب أيضا بمشاركة ممثل اليمن في جلسة اليوم.

في خضم الأزمة المتفاقمة التي يواجهها الشعب اليمني، ظهرت أنباء صادمة الأسبوع الماضي عن حالات احتجاز جديدة قام بها الحوثيون لموظفين تابعين للأمم المتحدة وموظفين في منظمات دولية ووطنية غير حكومية وبعثات دبلوماسية. ويدين وفد بلدي بشدة حالات الاحتجاز الأخيرة ويطالب بالإفراج فورا وبدون قيد أو شرط عن جميع المحتجزين. إن تصرفات الحوثيين مثيرة للقلق بشكل خاص نظراً لاستمرار هجماتهم المتهورة وغير القانونية على السفن، بما في ذلك الهجمات الصاروخية على سفينتين تجاريتين في خليج عدن خلال عطلة نهاية الأسبوع. إن احتجاز موظفين تابعين للأمم المتحدة، بمن فيهم موظفون يعملون على تلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة للشعب اليمني على الأرض، هو ببساطة أمر غير مقبول. إن هذه الأعمال السافرة تقوض جهود المجتمع الدولي للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية وتعرض العاملين الآخرين في المجال الإنساني للخطر. ونشدد على ضرورة ضمان الوصول الآمن والسريع ومن دون عوائق لجميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وحمايتها وفقًا للقانون الدولي الإنساني.

كما تشعر جمهورية كوريا بالقلق إزاء تدهور الوضع الاقتصادي في اليمن بسبب الأعمال العدائية التي يقوم بها الحوثيون مثل إصدارهم عملات معدنية من فئة 100 ريال، مما أدى إلى اتخاذ الحكومة اليمنية إجراءات مضادة. وستؤدي المواجهات الاقتصادية في هذا المنعطف إلى تفاقم أزمة السيولة، مما سيؤدي إلى مزيد من الانكماش في الأنشطة الإنسانية الحيوية وصعوبات إضافية في حصول الشعب اليمني على السلع الأساسية مثل الغذاء والدواء. وعلاوة على ذلك، إن انعدام اليقين الاقتصادي المقترن بالظروف الأمنية المتقلبة من شأنه فحسب أن يعيق جهود استئناف الحوار السياسي في اليمن، بل وقد يزيد من التوترات العسكرية. فبدون الاستقرار الاقتصادي في جميع أنحاء اليمن سيكون من المستحيل تحقيق عملية انتقال سياسي سلمي، وسيستمر تردي الحالة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن حل أزمات البلد المتعددة الأوجه بدون تسوية سياسية دائمة. ولهذا السبب نؤكد مرة أخرى على أن الاستجابة الكلية والاستراتيجية ضرورية أكثر من أي وقت مضى.

وفي هذا السياق، نؤكد مجدداً دعمنا للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص غروندبرغ لمعالجة التحديات المستمرة في اليمن والمضي قدماً نحو عملية انتقال سياسي شاملة للجميع بقيادة يمنية تحت رعاية الأمم المتحدة. ومن الضروري أن تلتزم جميع الأطراف اليمنية – ولا سيما الحوثيين – بعملية التفاوض للتوصل إلى تسوية سياسية ملموسة ودائمة. وفي الوقت نفسه، نأمل أن ينجح تنفيذ اتفاق تحقيق وقف فوري لإطلاق النار في غزة وإطلاق سراح الرهائن في أقرب وقت ممكن، الأمر الذي سيساعد على تهدئة التوترات في المنطقة ككل، بما في ذلك اليمن.

وأخيرا، ترحب جمهورية كوريا، بصفتها رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014)، ترحيبا حارا بتعيين خبيرين إضافيين في الفريق المعني بالقانون الدولي الإنساني والمسائل المتعلقة بالجماعات المسلحة. ومع إضافة خبراتهما، نأمل أن يتمكن الفريق من تحليل القضايا المترابطة والمعقدة في اليمن بطريقة شاملة. وإنني أتطلع إلى التقرير النهائي الذي سيصدره الفريق بما يتضمنه من نتائج وتوصيات.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): السيد الرئيس، أشكركم على رئاستكم لهذا المجلس لهذا الشهر وأشكر سلفكم الممثلالدائم لموزامبيق على رئاسته في الشهر الماضي. وأشكر السيد هانس غروندبرغ، والسيدة إديم ووسورنو على إحاطتيهما.

تعرب الحكومة اليمنية عن إدانتها الشديدة لإقدام الميليشيات الحوثية الإرهابية على اختطاف العشرات من موظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية في صنعاء في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وتهديد صريح لحياة وسلامة هؤلاء الموظفين. ونعبر عن أسفنا الشديد لعدم توصل أعضاء المجلس إلى إجماع بشأن إصدار بيان صحفي في هذا الصدد. ونذكر بأن الحكومة اليمنية قد حذرت مرارا وتكرارا ومنذ سنوات من مخاطر التغاضي عن انتهاكات المليشيات الحوثية وأساليب الابتزاز والضغط التي تمارسها على المنظمات الإنسانية العاملة في اليمن والتي تسعى من خلالها إلى خدمة أجندتها السياسية وتسخير المساعدات الإنسانية لخدمة أهدافها الأمنية والعسكرية وتحويل المناطق الواقعة تحت سيطرتها إلى سجون كبيرة لكل من يعارض سياستها.

كما نعرب عن إدانتنا الشديدة لقيام الميليشيات الحوثية عبر هيئة حكم غير قانونية تابعة لها بإصدار أحكام إعدام بحق 45 من المعتقلين تعسفا في سجونها بعد اختطافهم والزج بهم في غياهب السجون خلال السنوات الماضية بذرائع ومزاعم لا صحة لها، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وكل الاتفاقيات والمواثيق الدولية والقوانين والتشريعات الوطنية. وجاءت هذه الأحكام الجائرة في الوقت الذي تبذل فيه الحكومة اليمنية كل الجهود بالتنسيق مع الأمم المتحدة عبر مكتب المبعوث الخاص والمنظمات الدولية المعنية لإحداث انفراجة في ملف المعتقلين والمخفيين قسريا والإفراج عنهم وإنهاء معاناتهم ومعاناة أسرهم وفقا لمبدأ الكل مقابل الكل. كما تواصل الميليشيات الحوثية ارتكاب العديد من الانتهاكات بما في ذلك مصادرة أموال وممتلكات الأفراد والشركات وأصولها المالية واستخدام القضاء أداة لإرهاب معارضيها وتصفية حساباتها مع خصومها، واستمرارها في سياساتها القمعية وتكميم الأفواه وقمع حرية الرأي والتعبير، ومحاولاتها قمع وإرهاب السياسيين والصحفيين والنشطاء والمواطنين في مناطق سيطرتها ومنعهم من التعبير عن آرائهم والتنديد بالأوضاع القائمة والمطالبة بحقوقهم في العيش بحرية وكرامة وتقويض جهود التهدئة وإحلال السلام. ونجدد الدعوة للمجتمع الدولي والأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان بمغادرة مربع الصمت وإدانة هذه الأفعال الإجرامية.

وتجدد الحكومة اليمنية مطالبتها الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية العاملة في اليمن بنقل مقراتها الرئيسية للعاصمة المؤقتة عدن مما من شأنه ضمان بيئة آمنة وملائمة لعمل هذه المنظمات وتقديم خدماتها الإنسانية لجميع اليمنيين في كل المناطق اليمنية بدون تمييز أو عراقيل أو قيود. ونجدد كذلك الدعوة لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة بسرعة نقل مقرها من مناطق سيطرة الميليشيات الحوثية والتحرر من القيود التي تفرضها هذه الميليشيات على حركة وعمل البعثة منذ إنشائها قبل خمسة أعوام، إذ أن تغاضي المجتمع الدولي وهذا المجلس الموقر عن نواحي القصور في أداء البعثة لمهامها قد مكن الميليشيات الحوثية من استخدام الحديدة وموانئها كمنصة لتهديد الملاحة الدولية والأمن والسلم الإقليمي والدولي.

في حين تعمل الحكومة اليمنية على تنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والمالية الشاملة، وفي ظل الوضع الاقتصادي الصعب الذي تمر به اليمن، فإن وقف تصدير النفط بسبب الهجمات الحوثية على المنشآت النفطية وموانئ تصدير النفط قد أدى إلى حرمان الحكومة اليمنية والشعب اليمني من أهم موارده الاقتصادية ومصادر دخله وفقدان حوالي 65 في المائة من الإيرادات الحكومية، وبالتالي عجز الحكومة عن توفير الخدمات الأساسية ودفع مرتبات موظفي الدولة بصورة منتظمة، وارتفاع عجز الموازنة العامة وانكماش الاقتصاد الوطني بأكثر من 50 في المائة من الناتج المحلي وتصاعد معدلات التضخم إلى مستويات قياسية وتدهور سعر العملة الوطنية والخدمات الأساسية.

كما أن الأحداث الأخيرة وتصعيد المليشيات الحوثية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب قد أديا إلى تعطيل تدفقات التجارة وارتفاع أسعار السلع بسبب ارتفاع تكلفة التأمين والشحن البحري وانعكاس ذلك على تدهور مستويات المعيشة وزيادة المعاناة والضائقة الاقتصادية لمعظم السكان وارتفاع معدلات الفقر بنسبة 78 في المائة والبطالة بنسبة 35 في المائة. كما شهدت الخدمات الأساسية تراجعا حادا وتفاقم الوضع الاقتصادي والإنساني وضعف النظام الصحي، حيث يواجه اليمن واحدة من أسوء الأزمات الإنسانية في العالم، حيث تشير الإحصائيات إلى حاجة 18,2 مليون شخص للمساعدات الإنسانية و 17,6 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وتزايد أعداد النازحين قسريا من مناطق سيطرة المليشيات الحوثية إلى حوالي 4,5 ملايين نازح يعيشون في مخيمات عشوائية تفتقر إلى أبسط الخدمات الأساسية.

وفي هذا السياق، أنتهز هذه الفرصة لتجديد التزام مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية بالوفاء بمسؤولياتها تجاه المواطنين، بما في ذلك الحرص على انتظام دفع رواتب الموظفين وتحسين الإيرادات العامة والمضي قدما في الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والمالية الشاملة المدعومة من الأشقاء والأصدقاء. كما نؤكد في هذا السياق على دعم مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية الكامل لقرارات البنك المركزي اليمني وتدابيره وسياساته الرامية إلى حماية النظام المصرفي وإنهاء التشوهات النقدية والسيطرة على التضخم والعملة الوطنية وانتهاج مبادئ الحوكمة وتعزيز الرقابة على البنوك والعمليات المصرفية الخارجية والاستجابة لمعايير الإفصاح والامتثال لمتطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما أمعنت الميليشيات الحوثية في تعقيد الأوضاع العامة في البلاد وتعميق المعاناة الإنسانية لأبناء الشعب اليمني من خلال تصعيد حربها الاقتصادية الممنهجة ضد الحكومة اليمنية والشعب اليمني هروباً من استحقاقات السلام، وممارساتها المزعزعة للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، باستهداف خطوط الملاحة العالمية في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، تحت ذريعة التضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يواجه للشهر التاسع على التوالي حرب إبادة جماعية وجرائم وحشية في قطاع غزة والضفة الغربية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي الغاشم.

تؤكد الحكومة اليمنية مجدداً التزامها بنهج السلام ودعمها المتواصل للجهود والمساعي الإقليمية والدولية، ولا سيما جهود الوساطة الحثيثة للأشقاء في المملكة العربية السعودية الشقيقة وسلطنة عمان الشقيقة وجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، الهادفة إلى تمكين أبناء الشعب اليمني من تحقيق تطلعاتهم ونمائهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من خلال إحلال السلام العادل والشامل المبني على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها، وهي مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي المقدمة القرار 2216 (2015). وتثمّن حكومة بلادي الجهود والمساعي المخلصة من قبل المملكة العربية السعودية الشقيقة من أجل تحسين الظروف المعيشية للشعب اليمني وتحقيق السلام واستعادة مؤسسات الدولة والأمن واستقرار العملة، وحرصها المستمر على إنهاء المعاناة الإنسانية لليمنيين التي سببتها الميليشيات الحوثية المدعومة من النظام الإيراني.

إن تحقيق السلام وإنهاء الصراع في اليمن أصبح اليوم ضرورة ومطلبا ملحا أكثر من أي وقت مضى، والذي يتطلب وجود شريك حقيقي وجاد يقدّم مصلحة الشعب اليمني على مصالحه ويؤمن بالشراكة السياسية والحقوق المتساوية لجميع اليمنيين ويتخلى عن الاصطفاء وخيارات الحرب. ولتحقيق هذا الهدف، فإننا نؤكد على أن أي عملية سلام يجب أن تستند على التمسك بالمرجعيات الوطنية والإقليمية والدولية، خاصة قرار مجلس الأمن 2216 (2015)، وعدم المساس بالمركز القانوني والسياسي للدولة، والشمولية في أي عملية سياسية وحمايتها بضمانات إقليمية ودولية، والانفتاح على جهود الوساطة لتحقيق السلام وتخفيف معاناة الشعب اليمني.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 11/25.